

## نجاح العملية الجراحية لأمير الكويت يبدد القلق ويبقي على حالة الانتظار



مالت الرحلة ونقلت أعبائها

من الأجانب يتم جلبهم عن طريق من يُعرفون بتجار الإقامة. وتثير قضايا الفساد حالة من القلق بما تشييعه من ارتباك في الحياة السياسية الكويتية وما تخلفه من أثر سئى على سمعة البلاد الطامحة لإدخال إصلاحات عميقة على اقتصادها بهدف الحد من تبعيته شبه الكاملة لموارد النفط، الأمر الذي استدعى تدخل رأس هرم السلطة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، مؤخراً، للتنبيه إلى خطورة الظاهرة والدعوة إلى إنهاؤها، داعياً الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالحزم في تطبيق القانون بالعدل والمساواة. ويحكم الشيخ صباح الأحمد الكويت العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك وحليف الولايات المتحدة، منذ العام 2006 بعد أن قاد الدبلوماسية الكويتية لأكثر من خمسين عاماً. وكان قد خلف آنذاك الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح الذي لم تسعفه حالته الصحية للبقاء على الحكم أكثر من أيام معدودة. وشهدت الكويت في عهده نمواً تنموية شملت مختلف المجالات تنفيذاً لتطلعاته بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي. وكرمته الأمم المتحدة عام 2014 ومنحته لقب "قائد للعمل الإنساني" تقديراً لجهوده الدبلوماسية والإنسانية والإصلاحية.

بقوة في الكويت، حيث أظهرت وثيقة حكومية اطلعت عليها وكالة رويترز ونشرت، الأحد، بعضاً من تفاصيلها أن الحكومة الكويتية تخطط لإصدار ما بين 1.3 و16 مليار دولار من الدين العام خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في 31 مارس 2021، إذا وافق البرلمان على قانون للدين قدمته الحكومة وأثار جدلاً واسعاً. وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالبرلمان الكويتي قد ناقشت مؤخراً مشروع قانون يتعلق بالسماح للحكومة بالحصول على قروض عامة وتمويل من الأسواق المحلية والعالمية بقيمة تصل إلى 65 مليار دولار على مدى العقود الثلاثة القادمة. وتفجرت على هامش جانحة كورونا في الكويت أزمات جزئية بعضها متعلق بملفات قديمة كثيراً ما جرى تأجيل فتحها ومعالجتها، مثل قضية كثرة الوافدين وغرق سوق الشغل بمئات الآلاف منهم والذين وجدوا أنفسهم، مع فرض حالة الإغلاق لمواجهة الوباء، في حالة بطالة بينما تعذرت إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بالسرعة المطلوبة. ولا تفصل كثرة الوافدين وتجاوز أعدادهم الحاجة الفعلية لسوق الشغل في الكويت عن ظاهرة الفساد التي أصبحت تمثل هاجساً للسلطات الكويتية على أعلى مستوى، إذ أن الكثير

وتحصينا للاستقرار والاستمرارية صدر، السبت، أمر أميرى بتكليف ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح بالاضطلاع مؤقتاً ببعض الاختصاصات الدستورية للأمير، علماً أن الشيخ نواف بدوره مسن (83 سنة) ويعاني مشاكل صحية مزمنة سبق أن استدعت سفره إلى الخارج للعلاج.

### تكليف ولي العهد الاضطلاع مؤقتاً ببعض الاختصاصات الدستورية للأمير جاء تأميناً للاستمرارية وتحصينا للاستقرار

ومن جهته أصدر محافظ بنك الكويت المركزي بياناً أكد فيه قوة ومثانة نظام سعر صرف الدينار الكويتي ووفرة الاحتياطيات الأجنبية. وجاء ذلك بعد أن عدلت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز، الجمعة، النظرة المستقبلية للكويت من مستقرة إلى سلبية، قائلة إنها تتوقع أن يكون صندوق الاحتياطي العام غير قادر على تغطية العجز المالي. وبات التوجه نحو الاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز خياراً مطروحاً

الكويت - أعلن، الأحد، في الكويت عن نجاح عملية جراحية أجريت للأمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في خبر خفف نسبيًا من حالة القلق لكنه أبقى على حالة الانتظار التي سادت البلد منذ الإعلان نهاية الأسبوع الماضي عن تعرض الأمير لعرض صحي لم يُكشف عن طبيعته ومدى حدته. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير شؤون الديوان الأميري بالكويت قوله إن الشيخ صباح الأحمد أجرى عملية جراحية "تكلت بفضل الله ومنته بالتوفيق والنجاح". ولم تذكر الوكالة نوعية العملية الجراحية، التي أجريت للأمير البالغ من العمر 91 سنة، لكن مصادر سبق أن كشفت أن الشيخ صباح الأحمد عانى من الالتهاب في المسالك البولية. وكثيراً ما تثير الأنباء عن صحة الأمير حالة من القلق في الكويت لعدة أسباب أولها دوره المحوري الكبير في النظام القائم ووجود صراع على السلطة بين شخصيات من الأسرة الحاكمة تغذي "لوبيات" سياسية ومالية من خارجها. لكن الاستثناء الذي يضاهي القلق في الفترة الحالية هو الأزمة الصحية العامة الناتجة عن جائحة كورونا والمعطوفة على أزمة مالية ناتجة عن تراجع أسعار النفط.

## الشارع العراقي يضغط على حكومة الكاظمي دون مهلة لاختبار جدتها في الإصلاح

العودة التدريجية للحراك الاحتجاجي في الشارع العراقي تمثل مصدر ضغط إضافي على حكومة مصطفى الكاظمي الغارقة في مناهة معقدة من الأزمات التي تحرص دوائر مقرية منها على التذكير بأنها موروثة عن حكومات سابقة، وأن الحكومة الحالية تستحق الحصول على فرصة للعمل واختبار نواياها في الإصلاح والتغيير بشكل عملي.

وتنذر حركة الاحتجاج العائدة إلى الشارع العراقي بصيف صاخب في مدن وسط وجنوب العراق التي تحولت إلى مركز رئيس لمعارضة النظام والدعوة إلى إسقاطه. ومنذ اندلاع الحراك الشعبي في العراق في أكتوبر 2019، تصدرت ذي قار مشهد الاحتجاجات المناهضة لحكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي والطبقة السياسية الحاكمة المتهمه بالفساد والتبعية للخارج.

وأجبرت الاحتجاجات حكومة عبدالمهدي على الاستقالة أواخر العام الماضي ولا تزال تضغط على حكومة خلفه مصطفى الكاظمي بتعهداته الخاصة بمحاكمة قتلة المتظاهرين ومحاربة الفساد.

وكان الكاظمي تعهد إبان تشكيل حكومته في مايو الماضي، بوضع محاربة الفساد ومحكمة المتورطين ورفع كفاءة المؤسسات على رأس أولويات حكومته.

لكن رئيس الوزراء الجديد يبدو في وضع صعب، فهو لا يواجه فقط تراكمات 17 سنة من فشل الطبقة الحاكمة في إدارة شؤون البلاد والتحكم في مواردها وحمايتها من الفساد الذي بلغ مديات غير مسبوقة في العراق، لكنه يواجه

أيضاً تحديات مستجدة على رأسها جائحة كورونا والضائقة المالية الشديدة الناجمة عن تراجع أسعار النفط الذي يكدح ليكون المورد الوحيد للميزانية العراقية.

ويتساءل متابعون للشأن العراقي عن إمكانية إجراء إصلاحات جديدة مؤثرة في الوضع بالعراق من داخل منظومة الحكم ذاتها بينما عملية الإصلاح تمثل خطراً على مصالحي شخصيات قيادية في النظام القائم، حتى أن عملية المحاسبة المشددة، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين، لا يمكن أن تتم دون محاسبة مسؤولين كبار في الدولة بينهم أركان حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي بالإضافة إلى كبار قادة الميليشيات الذين شاركت ميليشياتهم بفعالية في قمع المحتجين.

ويخشى البعض أن يكون الشارع العراقي الذي مثل على مدار السنوات الأخيرة مانحة ضغط هائلة على السياسيين لإجراء إصلاحات ضرورية، ونجح على الأقل في إطلاق عملية تفكير في الإصلاح، بصدد الاستخدام بشكل غير مباشر من قبل معارضى الإصلاح والمستفيدين من الوضع القائم، وذلك بخلق حالة من الفوضى من شأنها أن تقشل عمل الحكومة الحالية قبل اختبار مدى جديتها والوقوف على مدى صدقها في العمل على تحسين الأوضاع وإحداث التغيير المنشود.

وعلى هذه الخلفية تدعو جهات مساندة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى منح حكومته فرصة العمل والبحث عن حلول للمعضلات المترتبة والموروثة عن حكومات سابقة، بما في ذلك تهينة الشارع لاحتجاجاته لمدة محددة على سبيل إعطاء الحكومة مهلة لتنفيذ جملة محددة من الأهداف المضبوطة بواقعية ودون أوهام.

بغداد - تسلط الاحتجاجات العائدة تدريجياً إلى الشارع العراقي ضغوطاً متزايدة على حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي التي تبدي رغبة في الإصلاح وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لا تجد الموارد الضرورية لذلك ولا الوقت الكافي لتهدئة غضب الشارع المتحفز للتظاهر والاحتجاج بسبب فقدة الثقة بالسياسيين ووعودهم.

وأغلق مئات المتظاهرين في محافظة كربلاء جنوبي العراق، الأحد، محطة للطاقة الكهربائية، ومنعوا موظفيها من مواصلة أعمالهم، بسبب زيادة ساعات قطع التيار الكهربائي، بينما اقتحم متظاهرون، الأحد، مبنى محافظة ذي قار بجنوب البلاد وطالبوا المحافظ بتقديم استقالته من منصبه.

### شكوك في إمكانية إجراء إصلاحات جديدة من داخل منظومة الحكم ذاتها وبما يتناقض مع مصالح قادة النظام القائم

وأصبحت أزمة الكهرباء المزمنة سبباً في انطلاق احتجاجات عارمة في العراق في مثل هذا الفصل من كل عام حيث تزداد الحاجة إلى الطاقة الكهربائية مع الارتفاع الموهل في درجات الحرارة.

واحتشد مئات أمام محطة كهرباء الديزلات في منطقة الجمالية بكربلاء، معلنين إغلاق المحطة حتى تحقيق مطالبهم. وقال ياسر الحكيم، أحد المتظاهرين، لوكالة الأناضول إن المحتجين "منعوا جميع الموظفين من الوصول إلى المحطة.. وعلقوا لافتة كتب عليها، محطة كهرباء الديزلات مغلقة بامر من الشعب". وقررت الحكومة العراقية في يونيو الماضي تحويل وزير المالية صلاحية التفاوض والتوقيع على قروض مالية تحصل إلى أكثر من مليار يورو لتمويل مشاريع الطاقة الكهربائية في البلاد.

وفي الناصرية مركز محافظة ذي قار اقتحم متظاهرون، الأحد، مبنى المحافظة وطالبوا المحافظ ناظم الوائلي بتقديم استقالته من منصبه بسبب فشله في أداء مهامه وعدم تحقيقه أي تقدم في مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين في قتل المتظاهرين الذين شاركوا في الانتفاضة التي انطلقت في أكتوبر الماضي واستمرت لعدة أشهر مخلفة الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى في صفوف المتخضين.

وقال أحد المتظاهرين إن محافظ ذي قار "كان قدم وعداً للمتظاهرين قبل أسبوعين بإجراء تغيير شامل لجميع مدراء المؤسسات الحكومية العاملة في المحافظة بسبب سوء الإدارة والفساد المالي، وتقديم المتورطين في قتل المتظاهرين إلى القضاء". وأضاف المتظاهر "المحافظ لم ينفذ وعده حتى الآن، إلا أن المتظاهرين عازمون على إجباره على تلبية المطالب بشكل فوري".



حاجز رقيق بين الثورة والفض

## وزير الدفاع التركي يعرض على أمير قطر فاتورة تأجيج التوترات في المنطقة

بكترة الصدامات وإثارة المشاكل مع أكثر من طرف إقليمي ودولي. واحتاجت تركيا في ظل هذا الوضع إلى مساندة مباشرة من "حليفها" قطر، حيث بلغ حجم ما قامت الدوحة بضخه في أموال في الاقتصاد التركي على شكل ودائع واستثمارات إلى حدود منتصف سنة 2018 حوالي 15 مليار دولار، وفق ما هو معلن بشكل رسمي من الحكومة القطرية، بينما تؤكد مصادر قطرية تركية متطابقة أن الرقم المذكور لا يشمل كل التمويلات القطرية لتركيا وأنه يستثنى هبات مباشرة من القطريين قادة ورجال أعمال أردوغان وأركان حكمه تقدر بالمليارات من الدولارات. وعلى هذا الأساس يعتبر قطريون أن علاقة بلادهم بتركيا غير متكافئة وتجعلها عرضة للاستغلال والابتزاز خصوصاً في ظل العزلة التي تعانيها بعد مقاطعة أربع دول عربية لها بسبب سياساتها المضادة لاستقرار المنطقة وربطها علاقات مع التظيمات الإرهابية.

الليبي، وقبل ذلك الملف السوري، لابتزاز قطر والحصول على أكبر قدر ممكن من أموالها عن طريق تخويف قياداتها من هزيمة معسكر الإسلاميين المتشددين الذين تدعمهم الدوحة، ما سيسهل بالتبعية انتصاراً لخصومها ونهاية للدور الإقليمي الذي تحاول أن تلعبه منذ سنوات. ويقول مراقبون إن تعقيدات الملف الليبي تمثل ذريعة نموذجية ضمن الذرائع التي تستخدمها تركيا لحث قطر على ضخ المزيد من الأموال في الصراعات التي تخوضها تركيا في الإقليم، ويشيرون إلى أن أموال الغاز القطري لعبت دوراً كبيراً في تمويل تلك الصراعات والحروب التي لم تكن تركيا تستطيع تحمل أعبائها في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي شهدتها خلال السنوات الماضية. ولا تتردد المعارضة التركية في تحميل سياسات أردوغان مسؤوليات العشرات التي عرفها الاقتصاد التركي بشكل متلاحق وهي سياسات تتميز

وجاءت زيارة أكار لقطر في غمرة تصعيد تركيا لتهديدها بتوسيع نطاق دعمها لمليشيات الوفاق في ليبيا ليشمل منطقتي سرت والجفرة، حيث يبدو التدخل التركي هناك أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة سياسية ومادية بعد أن اعتبرت مصر المنطقتين خطأ أحمر لن تسمح بتجاوزه. وبلغت متابعون للشأن القطري والتركي إلى ارتفاع وتيرة التواصل بين انقره والدوحة على وقع تصاعد الأزمات التي تنخرط فيها تركيا معبرين ذلك مؤشراً على تزايد المطالب المالية لحكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من حكومة قطر. وكان أردوغان قد التقى أمير قطر خلال زيارة قام بها قبل نحو أسبوعين للدوحة، ولم تفصلها المصادر عن الأهداف المالية ذاتها. وبحسب مطلعين على كواليس السياسة التركية، فإن أردوغان الموصوف من قبل معارضيه وخصوصه بالانتهازية داب على استخدام الملف

الدوحة - استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الذي قام الأحد، بزيارة إلى العاصمة القطرية الدوحة لم يكشف الطرفان التركي والقطري عن أهدافها وتفاصيل ما جرى خلالها من محادثات، لكن مصادر خليجية ربطتها بما يجري في المنطقة. وقالت ذات المصادر إن ما تطلبه أنقرة من دور قطري في تلك الأحداث يتمثل في توسيع بشكل كبير وارتفعت فاتورتها المالية بشكل يتجاوز قدرات تركيا التي شهدت سلسلة من الأزمات المالية والعثرات الاقتصادية أحدثها ما هو ناتج عن أزمة كورونا وتأثيراتها على حركة السياحة والتجارة وغيرهما من الأنشطة الحيوية.